تواصل (المدى) نشر هذا الكتاب الذي يقدم صورة عن ذكريات وانطباعات وآراء بول بريمر حول فترة عمله في العراق وتهدف (المدى) عبر ترجمتها ونشرها الكتاب إلى إتاحة الفرصة لقرائها للاطلاع ، كما تتيح المجال للباحثين والمحللين وسواهم من المعنيين لمراجعة مادة الكتاب فكرياً ونقدياً.. وبهذا تؤكد (المدى) ان جميع الآراء والمعلومات التي يقدمها بريمر هنا هي تعبير عن وجهة نظره الشخصية التي لا تلتقي مع وجهة نظر (المدى) التي واكبت فترة حكم بريمر وما بعدها بالنقد الصريح المعروف عن الجريدة وعن سياستها الواضحة في هذا المجال.

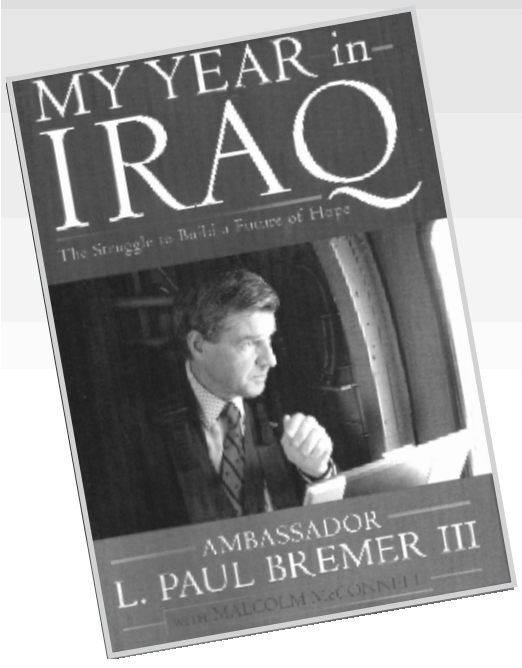

كتاب بول بريمر الصادر حديثاً حول تجربة عمله في العراق

سنتي في العراق

الصراع لبناء مستقبل من أمل

تأليف/ بول بريمر
ترجمة /د. عابد اسماعيل

(الحلقة الثالثة عشرة)

إذن، حتى لو كنا أهملنا الاعتراضات السياسية على قوة سنّية صرف، واستطعنا التغلب على صعوبات التجهيز والقواعد العسكرية، لن يكون بمقدورنا تقديم مواقع قيادية إلا إلى نسبة ضئيلة من طبقة الضباط السابقين. وهذا سيترك الآخرين ممتعضين، كما هو حالهم الآن، وربما أكثر من متذمّرين، لرؤية بعض رفاقهم السابقين في مواقع السلطة من جديد.

بعد وقت قصير من وصولنا، كنتُ قد أعلمتُ كلاً من الجنرال أبي زيد ومكيرنان بأن الرئيس بوش يريد جيشاً عراقياً قادراً على الدفاع عن الأمن القومي. لكننا لن نشجّع قوة ضخمة، فقيرة التمثيل، قمعت الشعب العراقي، وهددت جيرانها. إن أي جيش يسلم السلطة من جديد إلى مجموعة من الضباط السنّة، ممن خدموا في الأيام السابقة، سوف يرفضه الشيعة والأكراد، الذي يشكلون ٨٠ بالمئة من سكان العراق. وهذا، ببساطة، وصفةٌ لحرب أهلية.

مع ذلك، كان يترتب علينا أن نجد مكاناً للجنود السابقين في المجتمع العراقي. من هنا كان اقتراح سلوكومب قبول ضباط سابقين، نظيفين، من جيش صدام، في الجيش العراقي الجديد، المؤلف بكليته من المتطوعين، والاستثناء الوحيد هو أولئك الذين شغلوا مناصب عليا في حزب البعث، وأولئك الذين خدموا في الدائرة الضيقة لأجهزة الأمن. كما أنّ الجنود السابقين، مرحّب بهم، للانضمام كعناصر متطوّعة.

ماعدا ذلك، فالمتقدّمون لشغل مناصب ضباط في الجيش، سيتم تقييمهم وفقاً لمؤهلاتهم الفردية. كنا نعتقد أنّ الكثير من العراقيين سيكونون فخورين بالخدمة في الجيش العراقي الجديد، إذا توفّر لهم تدريب جيد، وقيادة جيدة، وتجهيزات جيدة. وهذا ما تحقّق بالفعل، حيث أن جميع الضباط تقريباً ممن خدموا في الجيش الجديد، خلال السنة التالية، كان سبق والتحقوا بالقوة القديمة، أو بواحدة من الميليشيات المعارضة لصدام حسين.

وعلينا أيضاً أن نتعامل مع واقع جديد، إذ بما أنّ الجيش العراقي الجديد لن يشكّل، بالمقارنة مع جيش صدّام المنتفخ، سوى نسبة ضئيلة بالضرورة، فإنّ قلة قليلة من الضباط القدامى سيكون بمقدورها أن تستأنف حياتها العسكرية في القوة الجديدة. إذن، وبعد أن وضّحنا أن الضباط السابقين، المُختبرين، الراغبين بالعمل في النظام الجديد، هم موضع ترحيب، علينا أن نجد مصدراً للدخل لمئات الآلاف من الجنود السابقين، بحيث يبدأون عملية الاندماج بالمجتمع العراقي. كان يمكن أنّ نوفّر للبعض وظائف كحراس أمنيين في دوائر الحكومة، بحيث يخفّفون الوطأة عن قوات التحالف، في إرسال المزيد من الدوريات. البعض كان قد عمل في منظمات عسكرية، مثل الوحدات الطبية، وفروع الهندسة، وبالتالي يمكن نقلهم إلى وزارات مدنية. آخرون يمكنهم أن يستأنفوا حياتهم المدنية، بعد أن عرقلتها الحرب الأخيرة.

وللبدء بهذه العملية الدقيقة، كان علينا أولاً أن نلغي جهازي المخابرات والأمن للنظام السابق. وللقيام بذلك، كان يتطلب الأمر أكثر من مجرد إرسال جندي إلى بيته، أو تفكيك وحدة عسكرية بعينها. كل هذا كان قد حدث قبل أسابيع. كان التحدّي هو تفكيك بنية السلطة القديمة رسمياً، وبعث رسالة إلى الناس بأن سقوط صدّام والبعثيين، دائم، لا رجعة عنه.

نسقنا هذه العملية الحسّاسة مع البنتاغون، وبتأنٍ بالغ. في التاسع عشر من أيار، أرسلتُ مذكرة إلى الوزير رامسفيلد أفصّلُ فيها توصياتنا لحلّ وزارة الدفاع العراقية و"كياناتها الرديفة،" بما في ذلك أجهزة مخابرات وأمن ودعاية صدام، إضافة إلى الجيش والوحدات العسكرية الأخرى، والقوات الرديفة للجيش. هذا العمل، قلتُ، سيكون "خطوة محورية في جهودنا الساعية إلى تدمير ركائز نظام صدام، والبرهنة للشعب العراقي بأننا قمنا حقاً بذلك، وأنّ صدام وعصابته لن يعودوا أبداً."

ونصحتُ رامسفيلد أيضاً، بأن نقترح تقديم تعويضات انفكاك لمئات الآلاف من الجنود السابقين، مستثنين فقط كبار البعثيين وضباط الأمن والمخابرات، ومعظمهم كان قد فرّ إلى خارج البلاد، على أي حال. وكان يعني هذا أيضاً أننا سندفع لأناسٍ كانوا قبل أسابيع فقط يقتلون الشبان الأمريكيين، لكن ذلك ثمن كان علينا أن ندفعه. وقبل أن أبعث بهذه الرسالة إلى البنتاغون، ناقشتُ، أنا وسلوكومب، الخطط مع قادة عسكريين ومدنيين من قوات التحالف، بمن في ذلك مكيرنان في بغداد، ومقرات القيادة المركزية في قطر.

في البنتاغون، في ٢٢ أيار، راجعَ فيث بحرص مسودة مرسومنا، الذي كان يقضي رسمياً بإلغاء جهازي صدام للمخابرات والأمن. طلب منا أن نوضّح بعض العبارات، وهذا ما قمنا به بشكل يرضيه تماماً. الناطق الصحفي باسمي، دان سينور، سهر طوال الليل يرتب نص الإعلان، والخطط الصحفية مع رئيس مستشاري رامسفيلد، لاري دي ريتا. لاحقاً، في ذلك اليوم، وحين فوضني رامسفيلد للمضي قدماً، أعلمت الرئيس بالخطة، من خلال مؤتمر، عبر الفيديو اللاسلكي.

في يوم الجمعة، ٢٣ أيار، ٢٠٠٣، وقّعتُ المرسوم رقم اثنين، الصادر عن سلطة التحالف المؤقتة، بعنوان، "حلّ الكيانات". وهذه تشمل وزارة الدفاع، وكل الوزارات الوطنية الأمنية والمكاتب التابعة لها، وجميع التشكيلات العسكرية، بما في ذلك الحرس الجمهوري، والحرس الجمهوري الخاص، وميليشيات حزب البعث، وفدائيي صدام. وينصّ المرسوم على إلغاء خدمة جميع أعضاء الجيش السابق، منوهاً بالتعويضات التي ستُدفع، ويعلن أن التحالف وضع خطة لتأسيس جيش عراقي جديد "كخطوة أولى في تشكيل قوة وطنية للدفاع عن النفس، من أجل عراق حرّ." ولأنها خاضعة لقيادة مدنية، فإن القوة الجديدة ستكون، "محترفة، فعالة عسكرياً، وممثلة لجميع العراقيين."

ما إن تمت الموافقة على هذه الخطة في واشنطن، انصرفت وحدات القيادة المركزية وسلطة التحالف المؤقتة إلى اتباع منهجية من مرحلتين، تهدف إلى إعادة دمج الجنود العراقيين المنحلين. وتتبعنا أخبار المجندين السابقين، خاصة في مناطق التمركز الشيعي، لضمهم إلى برامج عمل عامة. بعدئذ، أعلن سلوكومب أننا ننوي إقامة فرقة عسكرية كاملة من الجيش العراقي الجديد، قوامها ١٢٠٠٠ ألف جندي، ستكون مدربة وجاهزة في غضون عام، وثلاث فرق أخرى، بعد عام آخر. سوف نجنّد ضباطاً، غير مفوضين، من الجيش القديم، وأيضاً من مجموعات المقاومة التابعة لميليشيات شيعية وكردية معارضة لصدام، لدعم هذه الوحدات الجديدة.

في غضون أسابيع، أعلنّا عن برنامج تعويضات انتقالية (مؤقتة) للجنود السابقين. بدأنا ندفع رواتب شهرية لجميع الجنود العراقيين السابقين، باستثناء كبار الضباط البعثيين، (حوالي ٨٠٠٠، من بين مئات الآلاف من الضباط). واستمر دفع هذه التعويضات خلال وبعد عودة السيادة في حزيران من عام ٢٠٠٤، كما منحنا تعويضات، لمرة واحدة، إلى جميع المجندين السابقين.

في الإعلان عن إعادة دمج الجنود العراقيين السابقين، أضفتُ رسالة شخصية: "للجيش العراقي تراث عريق من الخدمة في سبيل الأمة، والعديد، وربما معظمُ جنوده وضباطه، يعتبرون أنفسهم محترفين، يخدمون وطنهم، وليس نظام البعث. كنا نقول دائماً إنّ أعضاء الجيش السابق، ماعدا أولئك المنخرطين عميقاً في النظام، سيكونون جزءاً من مستقبل العراق."

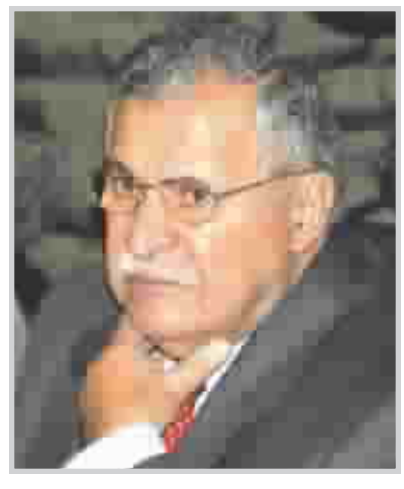

> كان حجم الجيش العراقي يقارب حجم الجيش الأمريكي. غير أنّ الولايات المتحدة بلد يزيد عدد سكانه ، بعشرة أضعاف ، عن سكان العراق ، كما أنّ الجيش العراقي يملك ١١ ألفاً من الجنرالات ، في حين تملك أمريكا ٣٠٠ فقط.

كلمات متفائلة. كان العراق مجتمعاً جريحاً، وانعدام الثقة يسري عميقاً. سوف يستغرق التدريب وقتاً طويلاً، ويثبت أنه أكثر صعوبة مما كنا نتوقع. لقد حوّل البعثيون العراق إلى مجتمع في حالة الصفر. كان الشخص يعتبر نفسه محظوظاً، إذا هاجمت مخابرات صدّام بيت جاره، وتركته هو وشأنه. في الماضي، وبالنسبة للكثيرين من الشيعة والأكراد، كانت النجاة من الإعدام تمثّل نصراً يومياً صغيراً. الآن، نحن ندعو نفس هؤلاء الناس إلى ارتداء الزي العسكري للبلاد، والدفاع عن الوطن، جنباً إلى جنب.

مع ذلك، كان ذلك هو الخيار الوحيد، المتوفّر.

بعد مضي أشهر، وبينما كنتُ أستعدّ لمغادرة العراق، أخبرني الزعيم الكردي جلال طالباني بأن القرار "بحلّ" الجيش القديم كان من بين الأفضل الذي اتخذه التحالف، خلال مدة خدمتي على مدى أربعة عشر شهراً في العراق.

وعقب صدور المرسوم، اتصلتُ بعبد العزيز الحكيم، أحد قادة المجلس الشيعي الأعلى، للثورة الإسلامية في العراق (SCIRI). كنا نأمل بسحب بعض من أعضاء مليشيات فيالق بدر، البالغ عددها عشرة آلاف، إلى الجيش العراقي الجديد. لم يكن السيد الحكيم، وهو شخص ملتحٍ، ونحيل، في بداية الخمسينات من عمره، صاحب شعبية بين أعضاء مجموعة السبع، أو (G7). ظلّ والده يشغل موقع آية الله العظمى لشيعة العراق حتى وفاته عام ١٩٧٠، وشقيقه آية الله سيد محمد باقر الحكيم، هو أحد كبار زعماء الشيعة في البلاد، والرئيس الرسمي للمجلس الشيعي الأعلى. في السنوات المنصرمة، قتل صدام ثمانية من أخوة الحكيم التسعة، وبالرغم من أنه أمضى عشرين عاماً في إيران، ظل يحظى باحترام بين الشيعة المسلمين.

غير أن لزعماء المجلس سمعة لدى الأحزاب الأخرى توحي بأنه يصعب التعامل معهم. إنهم سادة سياسة حافّة الهاوية، وغالباً ما يهددون بالانسحاب في اللحظات الأخيرة. وسوف نرى الكثير من هذا التكتيك في الشهور القادمة.

"قل لي، سعادة السفير،" قال وهو يراقبني عبر عدساته الدقيقة. "تقول إن كتائب هذا الجيش الجديد سيقودها ضباط عراقيون. من سيكون هؤلاء الضباط؟"

"أعدكَ، بهذا، يا سيد،" قلتُ، مستخدماً لقبه التشريفي. "سيكون قائد الكتيبة الأولى شيعياً."

وقد وفّى التحالف بوعده.

وبعد أيام من توقيع الأمر المتعلّق بأجهزة الأمن السابقة، زرتُ مسعود البرزاني، في بيته على قمة الجبل، قرب صلاح الدين، في منطقة كردستان، التي تتمتع بالاستقلال الذاتي.

برزاني، الذي عانت عائلته وعشيرته، على مدى سنوات، تحت حكم قوات البعث، قابلني عند منصّة طائرة الهليوكبتر، على جبل يبعد بضعة أميال عن منزله. وفيما كنا نصعد الدرب المتعرجة الموصلة إلى بيته، أشار إلى حقلٍ واسع، يقع شمال الطريق، والذي يمتدّ إلى ما وراء الجبال العالية.

"هنا هزمنا أخيراً جيش صدام عام ١٩٩١، لم نستطع أن نوقف دباباتهم من طراز (T-72) هناك في الوادي، ولكن عندما صعدت إلى هنا، دمّرناها،" قال برضى مشوب بالتجهّم.

أشار المحاربُ الجبلي الصلب بيده، إلى حوافّ الجبال البعيدة، الشديدة الانحدار، والتي لا يزال بعضها يحتفظ ببقايا ثلوج الشتاء. هذا هو عرين شعبه، على مدى قرون، وشعوره بالفخر تجاه هذا الأفق الأخاذ يكاد يكون ملموساً.

وفيما كان موكبنا، المؤلف من سيارات بيك آب مسلّحة، وأخرى مصفحة، يتابع سيره، أمسك البرزاني بيدي، فيما ظلّ محدقاً بحقول المعارك، وقال، "تهاني على إلغائكم الرسمي لجيش صدام. ما قمتم به شيء رائع. هذا يثبت أن التحالف جادّ بشأن إقامة عراق جديد وموحد."

"هل تعلم، هناك من يشجّعنا على إعادة تشكيل نسخة مصغرة من جيش صدام،" قلتُ.

"سيكون ذلك خطأ كبيراً." قال برزاني. "كنا، نحن الأكراد، سنترك العراق، وننفصل. كنا سنحارب جيش البعثيين من جديد. منذ اثنتي عشرة سنة ونحن نتمتع باستقلال ذاتي. إذا عادوا، سنحارب من جديد ...حرباً أهلية."

الآن، أشرتُ إلى سلسلة من الجبال البعيدة. "سوريا،" قلتُ، مشيراً إلى الغرب. "تركيا، إيران ...وهنا في العراق، هذه كلها بلدان تضم أكراداً. ستصبح تلك الحرب الأهلية حرباً إقليمية."

"لكننا نجونا من هذه الكارثة الآن،" قال برزاني مبتسماً.

"إنشاء الله،" أجبتُ.

يتبع